النفط وانماط الانفاق العام في الاقتصادات الريعية

" العراق حالة دراسية"[1]

Oil and patterns of public spending in rent economies

"Iraq case study"

أ.م.د. حيدر حسين آل طعمة الباحث هاني مالك عطشان

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

المستخلص

افرطت البلدان الريعية في الاعتماد على الايرادات النفطية في تمويل الموازنة والاقتصاد، وقد اسهم ذلك في انزلاق معظم الاقتصادات النفطية في فلك أسواق النفط وتقلباتها المستمرة، وتسلل الأزمات والتقلبات الاقتصادية العالمية اليها عبر قناة المورد النفطي. سعت هذه الدراسة الى تحليل وتشخيص الاثار التي يمكن ان تخلفها تقلبات اسعار النفط في اتجاهات وانماط الانفاق العام وذلك من خلال التركيز على التغير الذي يطرأ على قيم الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري حين تتذبذب الموارد النفطية نتيجة تقلبات اسعار النفط الخام في السوق الدولية ومدى انحراف مسار الانفاق العام في تحقيق اهداف النمو والاستقرار الاقتصادي في هذه الدول. وقد تمت الاستعانة بالاقتصاد العراقي لتحليل طبيعة البنية المالية في البلدان النفطية ومدى التشابك والارتباط بين النفط والانفاق العام والاقتصاد في الدول النفطية.

Abstract

Most of the countries producing raw materials and raw materials, especially oil, are characterized by a one-sided economy that relies mainly on the rentier in financing the budget and the economy. This has resulted in the slide of the economies of these countries in the orbit of oil markets and volatility, and the infiltration of crises and global economic fluctuations through the channel resource oil. this study sought to analyze and diagnose the effects that the fluctuations of oil prices can have on the trends and patterns of public spending that can not be separated from the characteristics of the oil rental economies by focusing on the change in the values of public expenditure in both current and investment. Fluctuations in the prices of crude oil in the international market and the extent of the deviation of the path of public spending in achieving the goals of growth and economic stability. The Iraqi economy have been used to analyze the nature of the financial structure in the oil countries and the extent of the interrelationship between oil, public spending and the economy of the oil countries.

[1] - البحث مستل من رسالة ماجستير .

المقدمة

يعد النفط الخام احد اهم مصادر الطاقة في العالم ويشكل سلعة مهمة في الاسواق العالمية تستحوذ على قيم تبادلية عالية في التجارة العالمية. غير ان اسعار هذه السلعة تتسم بالتقلبات الحادة والمستمرة بسبب طبيعة العوامل المؤثرة في السوق النفطية، حيث تتداخل العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية. ورغم ان اشكالية تحديد اسعار النفط الخام تعتمد في جزء اساسي منها على ما تحدثه عوامل العرض والطلب في السوق النفطية الا ان التوقعات المستقبلية والمضاربات ومستويات الخزين الاستراتيجي لها اهمية كبير ايضا في تحديد بوصلة الاسعار. نتيجة لذلك تعاني البلدان المصدرة للنفط الخام من تذبذب مزمن في مستويات ايراداتها النفطية وبالتالي عدم استقرار مصدر التمويل الاكبر للأنفاق العام مما ينعكس في اختلال العلاقة بين سياسة الانفاق العام ووظائفها واهدافها وبالتالي تعطيل ادوات السياسة المالية في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي . كما ان عدم القدرة على خلق التوافق المنتظم بين مصدر التمويل والنمو المستهدف جعل فوائض الايرادات النفطية للبلدان المنتجة والمصدرة للنفط الخام تذهب بنسبة كبيرة الى الخارج بسبب ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الريعي. وإذا كانت الدولة الريعية مرتبطة مباشرة بالمداخيل النفطية الخارجية فليس ثمة شك إن النفقات العامة تتأثر سلباً وإيجابا مع حجم تلك العائدات فسياسة الانفاق العام هي سياسة مسايرة لتقلبات اسعار النفط، حيث يتسع الانفاق العام في فترات تدفق المورد النفطي نتيجة تعافي الاسعار وينخفض في حقب الهبوط السعري. واخيرا ترتب على هذا النمط في ادارة المالية العامة التضحية بالإنفاق الاستثماري كلما عانت الموازنات الحكومية من عجوزات مالية بسبب هبوط اسعار النفط نظرا لعدم مرونة الانفاق الجاري باتجاه التقليص، وهو ما انعكس بشكل سلبي على مستويات الاستخدام والاستقرار والنمو الاقتصادي في هذه البلدان.

مشكلة البحث

يرتبط الاستقرار والنمو الاقتصادي بنمط وهيكل الانفاق العام في معظم البلدان النفطية مما يزيد من مديات تحكم اتجاهات اسعار النفط العالمية بمستويات النشاط الاقتصادي المحلي، مع خطورة ما يولده هذا الارتباط البنيوي بين هيكل الانفاق العام ومستويات الاسعار من تشوه وانحراف في اتجاه الانفاق العام بعيدا عن تحقيق اهداف النمو والاستقرار الاقتصادي.

فرضية البحث:-

يعد تقليص هيمنة النفط على سياسة الانفاق العام وتنويع مصادر تمويل الانفاق العام احد مفاتيح فك الارتباط بين السوق النفطية ومسار الانفاق العام.

اهمية البحث:-

تبرز اهمية البحث من خلال طبيعة وحجم الاثار التي يمكن ان تتركها تقلبات اسعار النفط في النمو والاستقرار الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية عبر تأثيرها في انماط الانفاق العام الذي يعد بحق محرك النمو والاستقرار الاقتصادي فيها. وفي هذا السياق تبرز اهمية تفكيك العلاقة البنيوية بين النفط والانفاق العام والاقتصاد في البلدان النفطية لأجل رسم سياسات قادرة على تقليص الاضرار وتعزيز الفرص التي يوفرها دفق الريع النفطي.

أسلوب البحث:-

من اجل تحقيق هدف الدراسة والوصول الى النتائج المتوخاة منها ، اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي الذي يعتمد اسلوبي الاستقراء والاستنباط ،عبر تحليل البيانات والجداول الاحصائية لبلدان العينة.

هيكلية البحث :

لإثبات فرضية البحث قُسم إلى ثلاثة مباحث، استعرض الأول منها نموذج النمو في البلدان الريعية في حين ناقش الثاني طبيعة الارتباط بين تذبذبات اسعار النفط وانماط الانفاق العام في تلك البلدان اما المبحث الثالث والاخير فقد رصد العلاقة بين مسار اسعار النفط والانفاق العام في الاقتصاد العراقي واختتمت الدراسة بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول

النمو الاقتصادي في البلدان الريعية.

إن للنفقات العامة في الإقتصادات الريعية خصوصية تميزها عن نظيراتها في الإقتصادات الأخرى، اذ يلاحظ من رصد موازنات الدول الريعية أن هنالك توليفة من أنماط الإنفاق العام متزامنة مع هذه الموازنات في طبيعتها الاستهلاكية مع ملاحظة الأهمية الكبرى لإيرادات المورد الواحد وغياب مصادر الايرادات الأخرى، وهذا ما انعكس على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في تلك البلدان. ويطلق الريع على كافة اشكال الدخول التي يكون مصدرها هبات الطبيعة، وبهذا المعنى تعد الدول النفطية دول ريعية بامتياز كونها تحقق مداخيلها من تصدير مورد طبيعي الى الاسواق الدولية ، أي ان الريع الذي تحصل عليه لم يتولد من العمليات الانتاجية للاقتصاد الوطني. ويعد الريع النفطي المحور الاساسي للأنشطة الاقتصادية في هذه الدول اذ تعتمد موازناتها وصادراتها على العوائد النفطية بشكل اساسي، الامر الذي يجعل من اقتصاد تلك الدول مرتبطا بالريع المتولد من انتاج النفط المملوك للدولة وغير المرتبط بدورة الانتاج(عبد الرضا، 2016:251). وعادة ما يكون الاقتصاد الريعي عرضة للازمات وتقلبات اسعار المواد الاولية، اذ يعتمد على المبادلات التجارية بشكل رئيس. وينتج مجتمعا استهلاكيا يسيطر فيه قطاع الاستيراد، ولا يعطي للصناعات التحويلية والزراعية اهمية، حيث تتمتع فيه الدولة بعوائد مالية كبيرة عادة ما تنتقل بشكل مباشر الى البناء والتشييد وتوزيع الاجور للموظفين والعمال واستيراد كل ما تحتاجه الدولة ، دون استثمارها في القطاعات الانتاجية لانعاش الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل والتخلص من التبعية لقطاع النفط وهيمنته على موازنة الدولة (ياسر، 2014: 4). وهو وضع يخلق حالة يبقى فيها النمو والاستقرار الاقتصادي مرهونا بتقلبات اسعار النفط وديناميكية الاقتصاد الخارجي، فمن مميزات الاقتصاد الريعي ان الدولة تتدخل في بعض الانشطة الاقتصادية عن طريق تمويل وانشاء وضمان اغلب المشروعات الصناعية والتجارية ، كما واصبحت الدولة وسيط عبر تلقي العوائد من المحيط الخارجي لتنفقها في كافة فروع النشاط الاقتصادي وتقديم كافة السلع والخدمات الضرورية (الجبوري وعلاوي، 2013: 246). ولهذا يصف البعض الاقتصاد المعتمد على الريع النفطي بالنوع المثالي لاقتصاد التداول تميزا له عن اقتصاد الانتاج، فالأفراد والجماعات وحتى الدولة يتنافسون من اجل السيطرة على الريع، ويصبح اغلب النشاط الاقتصادي وسيلة لضمان تداول الدخل ولا يعد مسلكا متجها وجهة انتاجية (الشيمي، 2015 : 2). فلا حاجة لتطوير أي نظام انتاجي او مؤسسي داخلي، او تنويع مصادر

الدخل الاخرى، مثل الضرائب، فالدخل يتراكم من عوائد النفط الخام، وما على الدولة إلا اعادة توزيعه وتدويره داخل الاقتصاد المحلي عن طريق سياسة الانفاق العام، وهذا عكس ما يلاحظ في الدول الغير ريعية التي تسعى الى تنويع مصادر الدخل من خلال تطوير المؤسسات والانظمة الانتاجية فيها (الجبوري وعلاوي، 2013: 251) . وتشير البحوث والدراسات الاقتصادية والتنموية الى ضعف معدلات النمو الاقتصادي في البلدان النفطية مقارنة بالبلدان النامية غير النفطية وقد سيقت في ذلك جملة من الفرضيات والحجج لعل اهمها:

اولا: فرضية لعنة الموارد.

تشير دروس الماضي الى وجود علاقة عكسية بين بعض اشكال الدخل الذي يتحقق من توافر موارد طبيعية وبناء الدولة بناء تنمويا ناجحا، وقد برزت في سياق هذا التنظير قرائن قوية تبرهن ان الدول التي لديها ثروات وموارد طبيعية وفيرة تؤدي اداء اقتصادي اضعف من تلك التي لا تمتلك هذه الموارد. وعلى مدى الخمسين سنة الماضية تناولت الادبيات الاقتصادية الكيفية التي يتأثر بها الاداء التنموي بتصدير الموارد الطبيعية غير المصنعة او المصنعة في الحد الادنى من قبيل النفط والمعادن الصخرية، وبرزت عدة تفسيرات تبين العلاقة السلوكية بين النمو الاقتصادي والدخل المتحقق من تصدير المورد الطبيعي وتقع معظمها في واحدة من الخانات الثلاث(روس، 2007: 61).

(أ). التفسير المجتمعي الذي يفيد بان صادرات المورد الطبيعي تعزز هيمنة قطاعات وطبقات ومصالح جماعات ميالة الى اتباع سياسات معيقة للنمو الاقتصادي.

(ب). التفسير الادراكي المتعلق بالوعي والادراك والذي يرى ان وفرة المورد الطبيعي يولد نمطا من قصر النظر عند صانعي السياسة والتغير .

(ج) يتمركز هذا التفسير حول دور الدولة باعتبارها المركز المقرر للكيفية التي تستثمر بها عوائد المورد الطبيعي.

وقد اظهرت نتائج دراسات عديدة خلال المدة (1970_1998)،التي شهدت ارتفاعا وانخفاضا في اسعار الموارد الطبيعية وخصوصا النفط منها، ان معدلات النمو الاقتصادي في الدول ذات الكثافة العالية في الموارد الطبيعية (سواء كانت نفط ام معادن) مقاسا بحجم صادرات تلك الموارد الى الناتج المحلي الاجمالي تقل عن معدلات النمو في الدول ذات الكثافة المنخفضة من المورد الطبيعي، واثناء المدة نفسها اظهرت احدى الدراسات التي شملت (95) دولة ان معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي للفرد في الدول ذات الكثافة العالية للمورد بلغ (0.6%)، بينما بلغ هذا المعدل (2.7%) في الدول ذات الكثافة المنخفضة للمورد الطبيعي (Arezki and Gelb, 2012: 118).

وقد انطبقت هذه الظاهرة على البلدان الريعية النفطية التي تعتمد على سلعة اولية تصديرية واحدة، حين ارتفعت اسعار النفط خلال عامي (1973_1974) الى اربعة اضعاف القيمة الحقيقية، حيث انتقل سعر النفط العربي الخفيف من 2 دولار عام 1970 الى 11.6 دولار عام 1974. واخذت هذه البلدان بزيادة معدلات الانفاق بشكل كبير من اجل تطوير البنى التحتية وتسليح الجيوش ورفع مستويات المعيشة. فقد اعتقدت حكومات الدول النفطية ان هذا الرخاء سيوفر لهم قاعدة مستديمة لاقتصاد ما بعد النفط والاستخدام الكامل وتحقيق الامن القومي والاستقرار السياسي، ومن ثم الالتحاق بركب الدول الصناعية المتقدمة. لكن اتضح لاحقا ان هذه التنبؤات والتكهنات لا مكان لها على ارض الواقع، فبعد مرور اكثر من اربعة عقود على الفورة النفطية لعقد السبعينيات وبرغم حصول قفزتين كبيرتين في اسعار النفط خلال عقد التسعينيات، إلا ان هذه الدول بقيت في ضل ازمة اقتصادية لا مفر منها، متمثلة بانهيار الانتاج وهروب رؤوس الاموال ،وتدني الكفاءة وارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع قيمة العملة المحلية، وعجز الموازنة وغيرها من الاختلالات الهيكلية. مما دفعها الى الاستعانة برؤوس الاموال الاجنبية والوقوع في المديونية نتيجة هدر الموارد التي تدفقت عليها من جراء ارتفاع اسعار النفط وهو ما يتوافق مع التفسير الذي يتمركز حول دور الدولة. اذ ان وفرة الدخل المتولد من

المورد الطبيعي يفضي الى قصر النضر ووضع سياسات انية لا تخدم مسار الاقتصاد الوطني على المدى الطويل. وبعدما تعمقت الاختلالات البنيوية في الاقتصادات الريعية زاد اعتمادها على ريوع النفط بنسبة اكبر وقابله توسع في سياسة الانفاق العام بشكل لا يتلائم مع خطط التنمية وتطوير البنى التحتية، وكانت معدلات الانفاق تتجاوز بكثير ما تحصل عليه الدولة من ايرادات (كارل، 2007: 111).

ويمكن استعارة فرضية الدخل الدائم للاقتصادي ميلتون فريدمان لوصف حالة حكومات الدول النفطية في كيفية التعامل مع الدخل المتأتي من الايرادات النفطية. والتي تشير الى ان الفرد عندما ما يحصل على دخل اضافي اعلى من دخله المعتاد يجعله يتصرف على اساس ان هذا الدخل دائم ومستمر وعدم خفض انفاقه الاستهلاكي اذ ما طرأ انخفاض على دخله الجاري في محاولة منه للحفاض على نمطه الاستهلاكي الذي اعتاد عليه حتى لو اضطره ذلك الى السحب من مدخراته السابقة او الاقتراض من الاخرين. هذه الظاهرة تنطبق على البلدان الريعية التي اخذت تنفق وكأن دخلها المستمد من المحيط الخارجي بفعل ريوع النفط دخل دائم ومستمر ولم تدرك عواقب التقلبات المفاجئة التي يمكن ان تطرأ على هذا الدخل المرتبط بسلعة متأرجحة الاسعار، وانعكاس ذلك بصورة مباشرة على الانفاق العام الذي يمكن ان يشهد تقلبات حادة تمتد اثارها الى تغيرات سريعة في الطلب وسعر الصرف الحقيقي ، وتزايد الاخطار بالنسبة للمستثمرين في القطاع غير النفطي فهذه التقلبات في الانفاق تجعل من الصعب على القطاع الخاص وضع خطط طويلة الاجل للاستثمار واتخاذ القرارات، مما يثبط همة الاستثمار الخاص ونمو الاقتصاد غير النفطي وهذا تكريس لظاهرة لعنة الموارد (بارنيت وسووسكي، 2003 : 37).ومن جانب اخر ان الانفاق العام عندما يزداد لا يمكن تخفيضه بسهولة فمع كل قفزة في الاسعار يرتفع الانفاق الجاري بسبب الميل الواطئ للادخار من المورد الطبيعي، مما يعرض البلاد الى ازمات مالية كبيرة ويضطرها الى الاقتراض وابتعادها كثيرا عن مقتضيات التنمية الحقيقية .

وفي سياق هذه الفرضية (لعنة الموارد)، عززت هذه السياسات السلوك الريعي في هذه الاقتصاديات وهو مفهوم مصاديقه كثيرة ومن بينها اندفاع الافراد المحموم نحو الكسب السريع ومراكمة ثروات من مزاولة انشطة هامشية لا تتطلب رؤوس اموال ومخاطرة وبعيدة عن الميادين التي تخدم التنمية او مشكوك في جدواها الاقتصادية وامتد هذا السلوك الريعي الى الجهاز الاداري للدولة ومن مظاهره سوء الادارة والفساد المالي (علي، 2012: 73). واصبحت الاقتصادات النفطية جميعها تتشكل تشكيلا جوهريا بفعل تدفق الدولارات النفطية على نحو ميزها عن باقي الدول الاخرى فقد، ارسى تدفق الدولارات النفطية ترسيخ قواعد الحكم وتقوية مراكز السلطة السياسية، مما ادى الى اختلال التنمية واعتمادها الاحادي على دعم الاسعار المصطنع بفضل ريوع النفط والدولارات النفطية، بدلا من اعتمادها على الايرادات المستمدة من الضرائب المحلية، واصبحت نماذج النمو الرئيسية في الاقتصادات النفطية تنبع مباشرة من الاعتماد المفرط على عائدات النفط باعتبارها ركيزة استقرار النشاط الاقتصادي الذي يميل الى وضع حاجات الصناعة النفطية فوق ما عداها من الصناعات الاخرى ، وغياب الروابط الانتاجية وهيمنة الايرادات النفطية، والانحياز المفرط للقطاع النفطي اختلال بنيوي على حساب قطاع الزراعة والصناعة. وبهذا المعنى فان الدولارات النفطية تعيق خطط التنمية القائمة على النفط، ففي سائر الاقتصاديات النفطية تتركز القوة الاقتصادية على القدرة المزدوجة على استخلاص الريوع من المحيط الخارجي واعادة ضخها داخليا باستخدام الاليات والمعايير السياسية وتصبح اغلب برامج النمو مرهونة بالنتائج السياسية بدلا من النتائج الاقتصادية وهذا حال اغلب الاقتصادات الريع النفطي(كارل، 2007: 121).

ثانيا: فرضية المرض الهولندي.

ان اول اشارة للمرض الهولندي ظهرت في مجلة الأكونوميست البرطانية في عام 1977 وهو يشير الى المشاكل الهيكلية الخطيرة التي تعرض لها الاقتصاد الهولندي نتيجة للازدهار الكبير في العوائد النفطية بعد تطوير حقول النفط والغاز الطبيعي فيها خلال العقد السابع من القرن الماضي والتي ادت الى تباطؤ كبير في نشاط الصادرات التقليدية (الزراعة والصناعة التحويلة) وبالرغم من ان هذا المصطلح قد ارتبط بازدهار العوائد النفطية الهولندية إلا انه في حقيقة الامر قد عانت منه دولا اخرى مثل اسبانيا خلال القرن السادس عشر نتيجة تدفق الذهب والفضة اليها من مستعمراتها، كما وضهر هذا المرض في كل من المكسيك ونيجيريا واذربيجان وفي العقد السابع من القرن الماضي توافقت هذه الظاهرة في الاقتصادات النفطية مع ارتفاع اسعار النفط الخام في السوق الدولية وما ترتب عليها من تدفقات نقدية كبيرة (الشمري، 2008 : 2008) .((وتتلخص هذه الظاهرة بان صادرات المورد الطبيعي تؤدي الى وفرة العملة الاجنبية مما يقود الى رفع قيمة العملة المحلية مقترنا بانخفاض السعر النسبي للسلع المتاجر بها الى السلع غير المتاجر بها ويؤدي ذلك الى تدهور القدرة التنافسية الدولية للبلد المصدر الامر الذي يدفع الى تقليص نسبي في قطاع الانتاج السلعي لصالح المستوردات الاجنبية ان العلاقة بين وفرة العملة الاجنبية في مقابل الطلب عليها وسعر الصرف معروفة إلا ان التغيرات في سعر الصرف النقدي بالعلاقة مع التضخم الداخلي والخارجي تتطلب المزيد من العناية في بلدان الصادرات الطبيعية . اذ يؤدي انخفاض سعر صرف العملة الاجنبية الى تنامي قطاعات الخدمات مع تزايد التكاليف والاسعار على حساب دور القطاع السلعي)) (علي، 2012: 73).

وتقدم نظرية المرض الهولندي تفسيرا حول سبب عدم ارتقاء الاقطار النفطية الى مستوى امكانياتها الاقتصادية فعلى وفق هذه الفرضية فان هناك اثرين رئيسيين لزيادة العوائد النفطية على الاقتصادات المحلية التي من شأنها تضييق القطاع الصناعي وبالتالي الاضرار بنمو الاقتصاد على المدى المتوسط والبعيد. يتمثل الاثر الاول بالكيفية التي يتم فيها انفاق الايرادات النفطية في الاقتصاد المحلي وان الية تأثير الانفاق ستعتمد على سعر الصرف للعملة المحلية فيما اذا كان ثابتاً او مرناً، فاذا كان سعر الصرف ثابتاً فان الارتفاع في حجم الانفاق والناجم عن الزيادة في العوائد المتحققة في القطاع النفطي من شانه ان يرفع من حجم الطلب الكلي ،ولما كانت الطاقة الاستيعابية في البلدان النفطية محدودة، ولكون هياكل الانتاج فيها لا تتميز بالمرونة الكافية لمواكبة هذه الزيادة في الطلب فان هذا الطلب، الاضافي سيتم امتصاصه من خلال الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وهذا يعادل رفع سعر الصرف الحقيقي، اما اذا كان سعر الصرف مرناً فان العرض المتزايد من العملة الاجنبية والمتأتي من صادرات القطاع النفطي سوف يرفع من قيمة العملة المحلية وهو ما يعني ضمناً ايضاً زيادة قيمة سعر الصرف الحقيقي في هذه الحالة من خلال الارتفاع في سعر الصرف الاسمي وليس في الاسعار المحلية ،وفي كلتا الحالتين يضعف ارتفاع قيمة العملة قدرة المنتجات المحلية على المنافسة لان الوحدة الواحدة من العملة الاجنبية سوف تشتري سلعا وخدمات في الاسواق المحلية اقل مما كانت تفعله من قبل كما ان الوحدة الواحدة من العملة المحلية ستشتري سلعاً وخدمات في الاسواق الخارجية اكبر مما كانت تفعله من قبل، والنتيجة الحتمية ستكون تعثر قطاعات السلع التبادلية (زادة، 2003 : 50). اذ ستتوقف صادراتها الى الخارج لان اسعار هذه المنتجات ستكون غالية الثمن في الاسواق الخارجية وفي ذات الوقت سيتحول الطلب المحلي الى المنتجات المستوردة لان اسعارها ستكون ارخص ثمناً من وجهة نظر المواطن المحلي. والاثر الاخر هو ان زيادة الانفاق سيؤدي دورا سلبياً على القطاعات التبادلية من خلال استقطابه لعوامل الانتاجية من هذه القطاعات وتوجيهها نحو قطاعات السلع غير التبادلية ،ففي الوقت الذي لا يمكن لأسعار السلع التبادلية ان ترتفع لأنها يجب ان تتساوى مع

الاسعار العالمية، فان السلع غير التبادلية غير معرضة للتنافسية الدولية، وبالتالي ستبقى محافظة على الارتفاع النسبي في اسعارها، وهذ يعني ارتفاع معدل تبادلها الداخلي نسبة الى السلع التبادلية وهذا من شانه ان يؤدي الى ارتفاع دخول عوامل الانتاج فيها مقارنة بالسلع التبادلية.

ونظرا لعدم امكان رفع دخول عوامل الانتاج في القطاعات التبادلية لان ذلك يعني ارتفاع كلف انتاجها وهي غير قادرة على تحمل هذه التكاليف العالية بسبب المنافسة الاجنبية فستكون النتيجة انسحاب تلك العناصر الانتاجية الى قطاع السلع غير التبادلية وحيث ان هذا القطاع لن يتمكن من استيعاب جميع العناصر الانتاجية المنسحبة من قطاع السلع التبادلية، لان ذلك يرتبط بالميل الحدي لاستهلاك انتاج هذا القطاع ،فضلا عن ان بعض رأس المال في قطاع السلع التبادلية هو رأس مال متخصص ولا يمكن الافادة منه في مجالات السلع غير التبادلية، كما ان جزء من العمالة تعد ايدي ماهرة متخصصة ايضا ولا يمكنها ممارسة الدور ذاته في غير مجالاتها التخصصية ومن ثم سيكون هنالك جزء كبير من العناصر الانتاجية من رأس المال والعمل معطلة. و ستكون لذلك تداعيات سلبية على قدرة الاقتصاد القومي على التوسع في الطاقة الاستيعابية، اذ ان تداعيات المرض الهولندي ستصيب النشاط الزراعي ونشاط الصناعة التحويلية بالشلل وسوف لن يؤدي ذلك الى تعطيل الجزء الاكبر من التراكم الرأسمالي المتحقق فيهما فحسب، وانما سيقود الى العزوف عن التوسع في حركة التراكم الرأسمالي لهما ،لان نشاطهما لن يكون ذا جدوى اقتصادية بسبب ارتفاع كلف الانتاج وتعرضها للمنافسة الاجنبية وبكل تأكيد فسوف يؤدي ذلك الى تقليص حجم الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي لأنهيار اثنين من اهم الانشطة الاقتصادية فيه، وسيترتب على ذلك انخفاض فرص العمل وارتفاع معدلات البطالة ،اذ ان القطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية هما من اهم القطاعات المولدة لفرص العمل ، ويعول عليهما كثيرا، ولان هذين القطاعين لا يمكنهما الاستمرار والتوسع بسبب تداعيات المرض الهولندي فانهما سيكونان طاردين للعمالة بدلا من امتصاصها (عبد، وعبد الحميد، 2014: 40)

المبحث الثاني

تذبذبات اسعار النفط وانماط الانفاق العام.

الاعتماد على النفط كمورد رئيسي في تمويل الموازنات العامة وفي توفير العملات الاجنبية ووسيلة لتنفيذ الخطط والمشروعات الاقتصادية للتأثير في النشاط الاقتصادي لا يحدد فقط تكوين طبقات اجتماعية وأنماط حكم فحسب بل أنه يحدد تكوين مؤسسات الدولة نفسها وإطار صنع القرار سواء السياسي منه أم الاقتصادي وبخاصة ما يتعلق بالإنفاق العام إذ تعطي العوائد النفطية المتدفقة على الخزائن الوطنية للإقتصادات النفطية صفة خاصة لذلك الانفاق بشقيه الجاري والاستثماري ومسارات تختلف في طبيعتها واتجاهاتها عن مثيلاتها في الاقتصادات الأخرى.

اولا: النفط والموازنة العامة (التأثير المالي).

يوثر النفط بصورة مباشرة على الإيرادات العامة للدول النفطية حيث تعد الايرادات النفطية المورد الرئيسي لإيرادات الدولة. وإن حجم الإيرادات المتأتية من العوائد النفطية يتحدد أساسا بمستوى مداخيل الصادرات النفطية، التي ترتبط بدورها بمستويات الأسعار في الأسواق الدولية مما يعني ارتباط الموازنة العامة في معظم الدول النفطية بالتغيرات التي تسجلها أسعار النفط دوليا. وعلى اعتبار أن تمويل وتنفيذ سياسات وبرامج التنمية الاقتصادية يتم بواسطة الموازنة العامة للدولة، فإن أداء القطاع النفطي يعد المحدد الرئيسي لمدى استقرار مختلف السياسات الاقتصادية في الدول النفطية وفقدان القرار الاقتصادي المستقل في هذه البلدان لصالح الارتباط بتقلبات اسعار النفط الخام. وتمارس العائدات النفطية

تأثيرا مباشرا على الموازنة العامة للدول النفطية سواء كان ذلك بالارتفاع أو الانخفاض، فأي تغير يطرأ على الإيرادات النفطية أو أسعار النفط، ينعكس على الموازنة العامة بتحقيقها لفائض أو عجز. وحيث أن الموازنات متكونه من إيرادات ونفقات فيمكن القول إن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط الخام والإنفاق العام سواء كان ذلك بصورة مباشرة عن طريق زيادة العوائد النفطية أو بصورة غير مباشرة عن طريق زيادة الدخول والاستثمارات (عبد الرضا ومحمد، 2016 : 72). ويعد الانفاق العام المحرك الاساس لكافة النشاطات الاقتصادية في الدول النفطية باعتباره المغذي الرئيس لكافة القطاعات والدخول والانشطة الاقتصادية. ونظرا لاستحواذ الحكومة على مجمل الايرادات الناتجة عن قطاع النفط الخام تقوم بإعادة تدوير جانب مهم من هذه الأموال في الاقتصاد القومي على شكل انفاق عام بشقيه الإنفاق الجاري أو الانفاق الاستثماري. ويهيمن المورد النفطي على سلوك الإنفاق العام في البلدان النفطية نظرا لضعف الموارد الاخرى كالضرائب، مما ولد سياسة مالية تعمل في جانب واحد مساير بشكل مباشر لدورات اسعار النفط الخام في الاسواق الدولية. ويخلف الاعتماد المفرط على النفط تقلب مستويات النشاط الاقتصادي في البلدان المذكورة، فحين ترتفع اسعار النفط الخام تشهد هذه البلدان موازنات انفجارية تؤدي في الغالب الى تأجيج الضغوط التضخمية وارتفاع قوائم الاستيراد وتعزيز الاحادية الاقتصادية، بينما يولد انهيار اسعار النفط انحسارا كبيرا في النشاط الاقتصادي المحلي وتفاقم معدلات البطالة فيها.

وتشكل الموازنة العامة في الاقتصادات النفطية نسبا مرتفعة (إلى الناتج المحلي الإجمالي) من حيث الفوائض والعجوزات. فعلى سبيل المثال، شكل الفائض في المملكة السعودية قرابة 50% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1974 ، في حين وصل العجز الحكومي في عامي 1985 و1990 لحوالي 16.1 و 17.9 بالمائة على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي. بينما كان الفائض في عام 2005 قرابة 18.9% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي كلتا الحالتين تنتج اثار تنعكس سلبا على الاقتصاد الوطني فعند ارتفاع اسعار النفط تعيش الاقتصادات النفطية حالة من الرخاء ويرتفع الانفاق الاستهلاكي ويحصل العكس في حالة تراجع اسعار النفط اذ تصبح هذه الاقتصادات في حالة من العسر المالي وتعيش حالة من التقشف الامر الذي يضع السلطات المالية في هذه الدول امام تحديات كبيرة لكونها تعتمد على الايرادات النفطية اعتمادا شبه كامل بحيث اصبحت الموازنات العامة للدول النفطية تبنى على اساس اسعار ومستويات انتاج النفط الخام. وكانت حكومات هذه البلدان خلال فترات الفورة النفطية تزيد من حجم الانفاق العام على كل مشاريع البنية التحتية ، والانفاق على الواردات السلعية والخدمية ، وزيادة حجم القطاع الحكومي عن طريق سياسات توظيف المواطنين ، ناهيك عن كبر حجم الانفاق العسكري والامني. فالمحصلة النهائية هي ارتفاع متواصل في حجم ذلك الانفاق الذي اغلبه الا يتصف بالمرونة (مثل الاجور). مما جعل بعض الشعوب المنتجة للنفط تعيش كافة مظاهر الترف والتبذير، واعتادت على نمط من الانفاق الاستهلاكي بعيدا عن مجالات الانفاق الانتاجي المحفز للنمو الاقتصادي الامر الذي ادى الى وجود موازنات مصممة لأثار توزيعية يتعاظم فيها الانفاق الجاري على حساب الانفاق الاستثماري (الفارس، 2009: 288).

فبعد ان تمكنت بلدان الأوبك من السيطرة على مقدراتها النفطية وتصحيح هيكل الاسعار بدت التنمية مسألة ميسورة فبالنسبة لحكومات البلدان العربية النفطية لقد انفقت هذه البلدان الأموال الطائلة على مشاريع البنية الأساسية ذات الطابع المظهري للتنمية حيث اتسمت تلك المشاريع بالكلف العالية حتى انها بلغت اضعافها في بعض الاحيان، وقد بالغت تلك البلدان في المناهج الأستثمارية وفي رصد التخصيصات باتجاه المزيد من البنى التحتية للأقتصاد ، كالطرق والجسور والموانئ والفنادق ووحدات الاسكان المجاني وغيرها . وليس من ثمة شك انّ الأنفاق على مشاريع البنية

الأساسية مطلوب للأنطلاق في بناء القاعدة الأنتاجية ولكن يمكن لهذه الدول ان تعمد الى الأنفاق على مشاريع البنية الاساسية في إطار إستراتيجيات تنموية(عبد الرحمن، 1988: 84).

واتخذت آليات توزيع الريع أشكالاً مختلفة ، وقد مثل التوظيف الحكومي الآلية الرئيسية لتوزيع الريع على السكان وعليه تم تكوين بيروقراطيات ضخمة لأستيعاب الأعداد المتزايدة من السكان الداخلين في سوق العمل ولم ترتكز سياسات التوظيف الى الحاجات الفعلية لحجم العمل وغدا التوظيف الحكومي في العديد من الدول احد الحقوق المكتسبة للمواطنين وشكل التوسع في السلع والخدمات العامة مثل التعليم والصحة والأسكان والخدمات الأجتماعية الى جانب سياسة دعم السلع الغذائية الرئيسية والكهرباء والماء والبنزين انماطاً مختلفة لتوزيع الريع على المواطنين(المرزوك، 2008: 136).

ويبقى خطر احتمال الانهيار في المعدلات العامة لأسعار النفط دون ما هو متوقع متمثلا بالانخفاض المفاجئ في الايرادات النفطية للدول المنتجة والمصدرة للنفط ، وبخاصة تلك التي تعتمد في دخلها وناتجها القومي على الايرادات النفطية ، هو الذي يحدد هذه الانماط من الانفاق. ويكمن هذا الخطر في تأثيره على اوضاع المالية العامة ، اذ يمكن ان يؤدي الى اختلالات كبيرة في تنفيذ خطط الانفاق العام (البصام وشريدة، 2013: ص2).فاعتماد الموازنات العامة في هذه البلدان بشقيها الأيرادي والانفاقي على العوائد النفطية لا يترك سوى ضغط الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري في الحالة التي تتراجع فيها الاسعار وتعرض الموازنات العامة لعجوزات مالية كبيرة، ويصبح ضغط الانفاق هدفا بحد ذاته، اذ يتم رفع الدعم المقدم لبعض السلع والخدمات، والحد من سياسات التوظيف في القطاع العام ، وتجميد الصرف على اغلب برامج الانفاق الاجتماعي التي تتبناها اغلب الحكومات النفطية ابان فورة اسعار النفط ، ونظرا لصعوبة تقليص الانفاق الجاري بشكل كبير لأسباب منها ، ان خدمة الدين وتسديده يشكلان جزاء من هذا الانفاق ، وهما التزامات يجب على الحكومات الوفاء بهما ، كما انه لأسباب سياسية واجتماعية تلجا الحكومات الى عدم المساس بالأجور بالقيم الاسمية ، ولذا فان معدلات التخفيض التي تطال الانفاق الجاري غالبا ما تكون اقل من معدلات خفض الانفاق الاستثماري ، ففي كثير من الاحيان يتم تقليص الموارنة الاستثمارية بشكل كبير(الفارس، 2009: 59).

ولهذا النمط نموذج في الاقتصادات العربية النفطية ففي بداية عام 1982 حدثت تغيرات في سوق النفط الدولي تحولت فيه السوق النفطية من سوق بائعين الى سوق مشترين كما ان فاعلية منظمة أوبك والأقطار العربية ضعفت بشكل كبير تجاه إتخاذ القرارات لمواجهة الأزمة ' مما أدى الى إنهيار أسعار النفط الخام من (36) دولار للبرميل عام 1980 الى (13) دولار في عام 1986' وقد وجدت تلك الاحداث صداها في الدول النفطية ، خاصة إن إنهيار أسعار النفط الخام رافقه تغيرات في السياسات الأقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية والتي تضمنت رفع سعر الفائدة بمعدلات عالية. أدى ذلك الى مضاعفة خدمة الدين الخارجي في فترة وجيزة ، الأمر الذي دفع بأغلب البلدان العربية النفطية الى إتباع سياسة العجز في الموازنة الحكومية والأعتماد على السحب من إحتياطياتها المالية مع إعتماد جزئي على الجهاز المصرفي المحلي ، وبالرغم من ذلك إستمرت معدلات الأنفاق الحكومي في معظم البلدان العربية النفطية بنفس الوتيرة مجسدة للعقلية الريعية التي سادت في عقد السبعينات، وبالتالي فقد واصل الأنفاق الجاري تفوقه على الأنفاق الاستثماري طيلة المدة اللاحقة لعقد السبعينات . ويعود السبب في ذلك الى أن سياسة التقشف التي إتبعتها تلك البلدان في فترة تدني أسعار النفط قد طالت أوجه الأنفاق الاستثماري أكثر من الأنفاق الجاري ولذا فإن معدلات التخفيض في الأنفاق الاستثماري فاقت مثيلاتها في الأنفاق الجاري مما أدى الى أن تستمر حصة الأنفاق الجاري من الأنفاق العام بالزيادة على حساب حصة الأنفاق الاستثماري إن ذلك التوجه الأنفاقي ينسجم مع رغبة تلك الحكومات التي لا تريد تعريض

إقتصادها لتبعات التكيف الجديد لشعورها بأن إنخفاض الأيرادات مؤقت وسرعان ما تعاود السوق النفطية الى الانتعاش وهذه سمة الحكومات الريعية(المرزوك، 2008: 90).

ثانيا: مرونة السياسة المالية والطاقة الاستيعابية للنفقات التشغيلية.

لقد وردت عدة تعاريف للطاقة الاستيعابية كلها تتمحور حول القدرة على التنفيذ والانتفاع من حجم الموارد المالية المتوفرة في الاقتصاد القومي. وفي الاقتصادات النفطية وبخاصة بعد الطفرتين الاولى والثانية في اسعار النفط الخام وحصول البلدان النفطية على موارد مالية هائلة ، اصبح يشار الى الطاقة الاستيعابية بحجم الدخل النفطي اللازم لتوليد مستوى معين من الانفاق الذي يحقق اهداف وبرامج حكومات تلك البلدان سواء الانفاق الاستهلاكي او الاستثماري، وان اي انحراف عن ذلك يعني عدم القدرة على الامتصاص والانتفاع من ذلك الانفاق.

وبالنسبة للدول النفطية ، فبسبب الوفرة المالية التي تعتبر اكبر بكثير من المخصصات اللازمة لحاجة الاقتصاد من اجل تحقيق النمو الاقتصادي، فتزيد تلك الاموال عن الطاقة الاستيعابية في ضوء البنية الهيكلية والمؤسسات والقوى العاملة وبخاصة في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، الامر الذي يؤدي الى انحراف مستوى الانتفاع من الانفاق العام لصالح الانفاق التشغيلي في الموازنات العامة وتضائل الانفاق الاستثماري فيها، فارتفاع اسعار النفط وتعاظم حجم الايرادات النفطية يتيح المرونة الكافية للسياسة المالية ، فما ان تتأكد البلدان المنتجة من استمرار اتجاه ارتفاع اسعار النفط في السوق الدولية حتى تبدأ توسع قنوات الانفاق العام (الكواري، 2009: 84).

ومعروف ان نموذج النمو الاقتصادي فيها إنموذجا توزيعيا كثيف الاحادية صوب القطاع النفطي، مع ضعف النمو والانتاجية في القطاعات الاخرى بسبب غلبة التوزيع والاستخدام الوظيفي غير المنتج وخلق سوق استهلاكية اقرب الى المضاربة منها الى الاستثمار على حساب اتساع النشاط الانتاجي. فان الاداء الانفاقي للسياسة المالية ينحرف دائما نحو الانفاق التشغيلي(صالح، 2011: 10). وذلك يعني ان الطاقة الاستيعابية للانفاق الجاري تمتلك المرونة والقدرة العالية على الامتصاص والانتفاع والتنفيذ المالي ، في حين تنحرف الطاقة الاستيعابية للمشاريع الاستثمارية وهبوطها عن معدلات الانتفاع الحقيقي، ويمكن ان يحول الفائض الناتج عن مستوى الانتفاع من الطاقة الاستيعابية للانفاق الاستثماري في الموازنات العامة الى عامل تمويل مضاف ضمن التوسع السنوي في نفقات الموازنة الجارية ، والذي يصبح قوة انفاقية استهلاكية تضاف الى مصاريف عالية المرونة تمثل قوة طلب استهلاكية لا يقوى الاقتصاد الوطني على مواجهتها بعرض حقيقي اني إلا عن طريق الاستيراد وسد فجوة العرض الحقيقي، وهو ما يفسر معدلات الانكشاف الخارجي للبلدان النفطية (صالح، 2012: 257).

ان تقلبات اسعار النفط وتداعياتها على حجم الطاقة الاستيعابية للنفقات الاستثمارية تظهر عن طريق مضاعفات المرض الهولندي التي تصيب نشاط الزراعة والصناعة التحويلة وتؤدي الى تعطيل الجزء الاكبر من التراكم الرأسمالي فيهما ، فارتفاع اسعار النفط يعرضهما الى المنافسة الاجنبية الشديدة بسبب ارتفاع كلف الانتاج الامر الذي يؤدي الى عزوف الاستثمار اذ لن يكون ذا جدوى اقتصادية ، مما يؤدي الى تقليص العرض الحقيقي للسلع والخدمات التي ينتجها هذين القطاعين ، والتي لا يمكن توفيرها إلا عن طريق الاستيراد وهذا يعني مزيد من الانفاق الاستهلاكي وانحراف مستوى الانتفاع من الانفاق العام لصالح لصالح النفقات الجارية(عبد، وعبد الحميد، 2014: 42)

ثالثا: الايرادات النفطية والانفاق العام .

تعتمد موازنة الأقطار النفطية بشكل أو بآخر على ايرادات النفط الخام إذ يعتبر قطاع النفط من أهم وأكثر القطاعات الإنتاجية في هذه الأقطار لما يحققه هذا القطاع من إيرادات ضخمة تساهم بشكل مباشر او غير مباشر في تمويل الموازنات الحكومية بسبب افتقار هذه البلدان الى روافد اخرى تعزز خزينة الدولة ومواردها المالية حتى اصبحت الايرادات العامة دالة للإيرادات النفطية، إلا أن هذا الاعتماد يختلف من بلد إلى آخر . وبما أن الموازنات متكونه من إيرادات ونفقات فيمكن القول إن هناك علاقة طردية بين هذه الايرادات والإنفاق العام عن طريق اسعار النفط الخام وبذلك يصبح الانفاق العام تابعاً للتغيرات الحاصلة في الأسعار والايرادات النفطية في تلك الاقطار(ناشور ، 2012: 234).

ومنذ عقد السبعينيات والذي مثل بداية تحول كبير في معدلات نمو الانفاق العام كانت هناك استجابة كبيرة في معدلات الانفاق العام للتغيرات الحاصلة في الايرادات النفطية على اثر تصحيح اسعار النفط الخام للمدة(1973_1982) مما ادى الى زيادة كبيرة في حجم الإيرادات الحكومية للدول المصدرة للنفط. فقد ازدادت تلك الأيرادات في دول مجلس التعاون الخليجي فقط من 46.1 مليار دولار في عام 1975 الى 150.2 مليار دولار في عام 1980. واتسمت هذه المدة من عقد السبعينات بتراكم الفوائض المالية لتلك البلدان إذ بلغت بحدود (55) مليار دولار في عام 1980 تركزت 70% منها في ثلاث دول هي السعودية والكويت والأمارات. ليبلغ معدل النمو السنوي للأنفاق العام في مجموعة الاقطار العربية النفطية على اثر هذه الزيادة في الايرادات 22% لتلك الفترة. بعد ذلك شهدت الايرادات الحكومية تراجعاً كبيراً واتسمت بالتذبذب طلية عقدي الثمانينات والتسعينات بسبب انخفاض أسعار النفط في الاسواق العالمية ، ومنه تأرجحت الأيرادات في موازنات تلك الدول ما بين (74.6–81.4) مليار دولار خلال المدة (1985–1999). لينخفض على اثرها معدل نمو الانفاق العام بشكل كبير اذ وصل عام 1999 الى 0.4 % وقد افرزت تلك الاحداث الاعتماد شبه الكلي على الايرادات النفطية في تمويل ذلك الانفاق(المرزوك، 2008: 89).

ومع عودة تصاعد الايرادات النفطية منذ العام 2000 بشكل مطرد وكبير نتيجة الارتفاع الحاد الذي شهدت اسعار النفط الخام وبخاصة عام 2008 والتي وصلت على اثرها تلك الايرادات الى 614.7 مليار دولار في مجموعة البلدان العربية النفطية لتشكل ما نسبته 99.7% من حجم الايرادات العامة في تلك الاقطار. مما نجم عنها زيادة كبيرة في حجم الانفاق العام الذي وصل الى 565.9 مليار دولار بعد ان بلغ معدل نموه السنوي 29.8% في عام 2008 وهو العام الذي حققت خلاله الايرادات النفطية ارقام غير مسبوقة (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008: 104) . إلا ان فترة تدني اسعار النفط الخام مؤخرا وبخاصة بين عامي 2014 و2015 وما نتج عنها من تدهور كبير في الايرادات النفطية لمعظم الدول المصدرة الرئيسية للنفط حيث انخفضت تلك الايرادات من 570.8 الى 315 مليار دولار واصبحت حكومات هذه الدول تعاني من العسر والضائقة المالية بعد سنوات من الافراط في الانفاق (منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول اوابك، 2015 : 54) .

رابعا: اثر السلوك الريعي في كفاءة وأداء الانفاق العام .

يرتكز تحليل الكفاءة في الأساس، على دراسة وتحليل العلاقة بين المدخلات والمخرجات .وتحقيق الاستغلال الأمثل للمدخلات(أو الموارد)، وذلك عن طريق تعظيم المخرجات الناتجة عن استخدام قدر معين من تلك المدخلات، أو تقليل المدخلات اللازمة للحصول على قدر معين من تلك المخرجات.وينطبق ذات التحليل على كفاءة الإنفاق العام، فالمدخلات المتمثلة في صورة إنفاق عام توظف للحصول على المخرجات المختلفة التي تسعى الحكومة لتحقيقها من خلال ذلك الإنفاق .وتستخدم نسبة المدخلات إلى المخرجات لتحديد مدى كفاءة الإنفاق العام، بحيث يرتفع مستوى تلك الكفاءة كلما ارتفعت نسبة المخرجات مقارنة بقدر معين من الإنفاق أو المدخلات المستخدمة، أو كلما انخفضت نسبة الإنفاق أو المدخلات اللازمة لإنتاج قدر معين من المخرجات ولذا فان هيكل الانفاق العام وليس حجمه هو المهم في هذا المجال بالإضافة الى وجود التوليفة المثلى التي يتم من خلالها الانفاق على مختلف البنود والانشطة والمجالات الفرعية التي يستهدف ذلك الانفاق التأثير فيها ويستلزم ذلك مجموعة من الاجراءات التكميلية التي من شأنها رفع كفاءة ذلك الانفاق والتي في مقدمتها محاربة الفساد والرقابة على اوجه الصرف) (Mandl & other, 2008: 2). وقد اسهم يسر الحصول على العوائد النفطية واستئثار الدولة بها وتحكمها في تلك العوائد الى التأثير سلبا في درجة أداء وكفاءة الإنفاق العام (الهيتي، 2007، 322). وفيما يلى توضيح لأهم تلك العوامل وكيفية تأثيرها على الانفاق العام في الاقتصادات النفطية.

1. **نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلى إجمالي :** يؤثر حجم الحكومة مقاساً بنسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلى الإجمالي على درجة أداء وكفاءة الإنفاق العام، حيث استنتجت عدة دراسات أن الحكومات ذات الحجم الأصغر التي لا تتجاوز نسبة إنفاقها العام 40% من الناتج المحلى الإجمالي عادة ما تتمتع بمستويات أعلى في الأداء والكفاءة على حد سواء، وذلك مقارنة بتلك الحكومات ذات الأحجام الأكبر .فكلما كبر حجم الحكومة مقاساً بنسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلى الإجمالي، انخفض مستوى كفاءة ذلك الإنفاق : (Afonso & other, 2003 242) . ويوجد في حكومات الدول النفطية نموذج لهذا النمط ، حيث وجود الدولة الراعية والتي من سماتها ان تكون المولد الوحيد لفرص العمل، مما يجعل مؤسسات الدولة بيروقراطية متضخمة وغير كفؤة تستخدم الانفاق العام في كسب الولاء للسلطة الحاكمة عن طريق استيعاب المزيد من اعداد العاملين في اجهزة الدولة المختلفة رغم غياب اوجه الارتباط بين الاجر والانتاجية مما انعكس سلبا على مخرجات ذلك الانفاق. واضافة الى ذلك ادى تضخم عدد هؤلاء العاملين الى زيادة حجم الانفاق العام الذي اصبح يقترب كثيرا من معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي (ميرزا، 2013: 10).
2. **نمط تخصيص الإنفاق على القطاعات الفرعية :** اتفقت أغلب الدراسات على أن نمط تخصيص الإنفاق على القطاعات الفرعية المختلفة التي يشتمل عليها كل قطاع يؤثر بدرجة كبيرة على مستويات الكفاءة، وذلك بما يعنى أن تعديل ذلك النمط دون تعديل حجم أو نسبة الإنفاق على القطاع ككل من شأنه أن يؤثر على مستوى كفاءة ذلك الإنفاق . ومن ثم، فإن إجراء التعديلات على التوليفة التي يتم من خلالها الإنفاق على مختلف البنود أو الأنشطة والمجالات الخاصة بالقطاع وتحويل بعض الموارد من مجال لآخر قد يكون كفيلاً برفع مستوى كفاءة الإنفاق على

تلك القطاعات (الباز، 2010: 20). وبناءً عليه، فإن البحث عن التوليفة الملائمة للتدخل والتي من شأنها رفع مستوى كفاءة الإنفاق تفتقرها السلطات المالية في الاقتصادات النفطية نتيجة انعدام التنسيق بين المحكم بين السياسة العامة والسياسة الاستثمارية للدولة ، فغياب التقييم الاولي لأداء الموازنات الاستثمارية العامة ونسب الصرف والتنفيذ وادراج المشاريع الاستثمارية العامة بناء على ما يرد من الجهات المنفذة من مقترحات وهي غالبا ما تكون المستفيدة من هذه المشاريع بسبب الحظوة السياسية وقدرتها على اختراق دائرة الريع حيث تقترح التخصيصات بصورة تخمينية دون ان تستند الى دراسة جدوى حقيقية مما يؤدي الى المغالاة في طلب التخصيص وتضخم حجم الموازنات وحيث ان تمويل هذا الانفاق يعتمد بصورة متزايدة على الايرادات النفطية مما يشكل مزاحمة للأنفاق الاستثماري الذي اصبح يعاني من انخفاض نسب التخصيص وبالتالي تدهور معدلات كفاءة وانتاجية ذلك الانفاق (جعفر، 2009: 2).

3. **الحوكمة والفساد ودرجة الرقابة على أداء الحكومة.** توصلت بعض الد راسات إلى وجود علاقة طردية بين مستوى الحوكمة الرشيدة الذي تحققه الدولة وبين كل من أداء وكفاءة الإنفاق العام فيها .ويرجع السبب في ذلك إلى أن تحسن مستويات الحوكمة يؤدي لتحسن أداء وكفاءة قطاع الإدارة العامة، مما ينعكس في النهاية بالإيجاب على أداء وكفاءة القطاع الحكومي ككل، وذلك نظرا لأن قطاع الإدارة العامة هو أحد القطاعات الفرعية التي يُعتمد عليها لقياس أداء وكفاءة القطاع الحكومي ككل (الباز، 2010: 21). إلا ان النجاح الكبير للدول النفطية في التخلص من اسقاط المدنية ومطالبة المجتمع للمشاركة في صنع القرار من خلال مداخيل الريع النفطي التي تم توظيفها في شراء الشرعية واسكات الاغلبية اعطاها الاستقلالية في القرارات المالية والقابلية الكبيرة في ترويض المعارضة وتجنب المسائلة (بسبب ضعف القاعدة الضريبية). الامر الذي جعل الانفاق العام فيها يتجه نحو غايات محددة تتمثل في توليد نموذج دولة الرعاية وتوجيه النفقات العامة صوب الانشطة ذات الطبيعة الخدمية والتوزيعية دون ان توجه الى المجالات التي تخدم عملية النمو الاقتصادي وبدلا من ذلك انصرف الانفاق الى المجالات غير التجارية والمشكوك في جدواها الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي(ميرزا، 2013: 10).

4. **مصادر تمويل الإنفاق العام** : توصلت بعض الدراسات إلى أن البلدان التي تعتمد بدرجة أكبر على الموارد الخارجية في تمويل إنفاقها العام غالباً ما ينخفض بها مستوى كفاءة ذلك الإنفاق، وذلك مقارنة بتلك التي تعتمد بدرجة أكبر الضرائب في تمويل الموازنة . ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف الدافع والرقابة لحسن استغلال تلك الموارد في حالة الايرادات الخارجية . فالمواطنون الذين يتحملون نسب أعلى من الضرائب يطالبون حكوماتهم بتقديم خدمات أفضل، مما يدفع الحكومة للبحث عن أفضل السبل لزيادة كفاءة الإنفاق العام، وكذلك الحال في حالة توسيع القاعدة الضريبية حيث يزداد عدد المواطنين الذين يراقبون أداء الحكومة(الباز، 2010: 23). ولكن الحال يختلف في الدول النفطية حيث المصدر الرئيس لتمويل الانفاق العام هي الصادرات النفطية والتي تتحدد قيمتها خارج حدود الاقتصاد الوطني كما ان الحكومات النفطية عندما تستحوذ على مبيعات كافية من النفط الخام لا تعود بحاجة الى فرض الضرائب الباهظة او لا تعود بحاجة لفرض أية ضريبة على الاطلاق، ومقابل ذلك

ستخف مطالبات الافراد بمحاسبة الحكومة اذ يصبح ليس من حقها المطالبة بمحاسبة الحكومة ، ناهيك عن المطالبة بأن يمثلوا في هذه الحكومة وبذلك تختفي اليات المراقبة والموازنة لأداء الحكومات واجهزتها التنفيذية المختلفة (روس، 2007 :158).

المبحث الثالث

تحليل العلاقة بين تقلبات اسعار النفط ونمط الانفاق العام في الاقتصاد العراقي

يعد الاقتصاد العراقي من بين الاقتصاديات النفطية التي تعاني من اختلال الهيكل الانتاجي، فمعظم الناتج المحلي الاجمالي يتركز في قطاع النفط ، وبذلك فان الاقتصاد العراقي اقتصادا احادي الجانب يعتمد على انتاج وتصدير سلعة واحدة هي النفط. وحيث ان اسعار هذه السلعة الحيوية تتميز بالتقلبات الشديدة والمستمرة بسبب طبيعة العوامل المؤثرة في السوق النفطية ذات الطابع الدولي فان هذا يجعل موارد الريع النفطي غير مستقرة بسبب الصدمات السعرية التي تشهدها سوق النفط الدولية الامر الذي يجعل الاقتصاد العراقي يعاني من تذبذب حجم الايرادات العامة وبالتالي عدم استقرار حجم التمويل الاكبر للأنفاق العام مما يقود الى عدم انتظام العلاقة بين السياسة الانفاقية واهدافها ووظائفها وهو ما ينعكس بتقييد فاعلية هذه السياسة في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي. ومن اجل معرفة واقع العلاقة بين تغيرات اسعار النفط الخام ومتغيرات السياسة الانفاقية واثر ذلك في نمط الانفاق العام سيتناول هذا المبحث مطلبين ينصرف الاول الى تحليل مؤشرات الناتج والمؤشرات المالية لبيان واقع واهمية القطاع النفطي في تشكيل اقتصاد العراق الريعي . فيما ينصرف الثاني الى تحليل العلاقة بين تقلبات اسعار النفط وانماط الانفاق العام في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 -2015) .

لقد كان الطابع العام للسياسة الانفاقية في العراق بعد العام 2003 هو كونها الاداة الرئيسية للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي لهذه المرحلة ، وفي ظل حقيقة موضوعية وهي ظاهرة الريع النفطي الذي يشكل النسبة الاكبر من الناتج المحلي الاجمالي بسبب فشل جهود التنمية الهادفة الى معالجة التشوه الهيكلي العام جاء الاداء الانفاقي العالي للسياسة المالية (الاستهلاكي او التشغيلي) متلازما مع اشتداد احادية الاقتصاد والارتفاع الذي شهدت اسعار النفط في السوق الدولية كما يوضح ذلك الجدول (1) . وفي ظل انحسار موارد التمويل الأخرى خارج القطاع النفطي لتغطية معدلات الانفاق المتنامي فان انخفاض الايرادات النفطية يحمل السياسة المالية عبء كامل وضروري لخفض الانفاق العام مما يحد من فاعلية هذه السياسة في تحقيق النمو والتنمية فالأحادية والريعية يجرد السياسة المالية والانفاق العام تحديدا من اداء الدور المطلوب والتكيف مع الازمات المالية بمرونة وكفاءة . ويمكن تحليل اتجاه وتطور العلاقة بين تقلبات اسعار النفط ومتغيرات الانفاق العام من خلال الجدول (1) الذي يستعرض تطورات الانفاق العام ومعدلات نمو كل من الانفاق الجاري والاستثماري والاهمية النسبية لكلا الانفاقين في تكوين الانفاق العام .

الجدول (1)

اسعار النفط والانفاق العام (الجاري والاستثماري) في العراق للمدة (2003-2015)

مليون دينار

السنوات	سعر النفط (1)	الانفاق العام (2)	النمو السنوي	الانفاق الجاري (3)	النمو السنوي	نسبة 2/3	الانفاق الاستثماري (4)	النمو السنوي	نسبة 2/4
2003	28.8	9،232،200	-	7،362،300	-	79.8	1،869،900	-	20.2
2004	36.0	33،657،511	264.6	28،543،338	287.6	84.9	5،114،173	173.4	15.1
2005	50.6	35،981،168	6.9	28،431،168	-0.3	79	7،550،000	47.7	21
2006	61.0	50،963،261	41.6	41،691،161	46.7	81.8	9،272،000	22.9	18.2
2007	69.1	51،727،468	1.5	39،062،163	-6.3	75.5	12،665،305	36.7	24.5
2008	94.4	59،861،973	15.7	44،190،746	13.1	73.8	15،671،227	23.7	26.2
2009	61.0	69،165،523	15.5	54،148،081	22.5	78.3	15،017،442	-4.1	21.7
2010	77.4	657،466،84	22.4	60،980،694	12.7	72	23،676،772	57.7	28
2011	107.5	96،662،767	14.2	66،596،473	9.2	68.9	30،066،292	26.9	31.1
2012	109.5	117،122،930	21.2	79،954،033	20.5	68.2	37،177،897	32.6	31.8
2013	105.9	138،424،608	18.2	83،316،006	4.2	60.2	55،108،602	48.2	39.8
2014	96.2	163،416،518	18.1	98،793،961	18.5	60.5	64،622،557	17.2	39.5
2015	49.5	119،462،429	-26.9	78،248،392	-20.8	65.5	41،214،037	-36.3	34.5
متوسط المدة (2003-2015)	72.9	74،959،136	34.4	52،740،729	79.5	72.9	24،540،475	37.2	27.1

المصدر:- اعداد الباحث بالاعتماد على :-.

- البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، اعداد مختلفة.
- تقرير الامين العام ، الثاني والاربعون، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول اوابك،2015، ص82.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2000، ص189.
- النسب ومعدلات النمو احتسبت من قبل الباحثان بالاعتماد على الاعمدة (2، 3، 4).

ومن تفحص بيانات الجدول اعلاه يتبين ان كلا الانفاقين شهدا تطورا ملحوظا حيث يلاحظ ان الانفاق الجاري تصاعد في العام 2004 ليبلغ (28،543،338) مليون دينار وحقق معدل نمو سنوي موجب بلغ (287.6%) واهمية نسبية الى اجمالي الانفاق العام بلغت (84.9%) ، كذلك سجل الانفاق الاستثماري تصاعدا في قيمته وبلغ (5،114،173) مليون دينار وبعدل نمو سنوي (173.4%) واهمية نسبية بلغت (15.1%) وجاءت هذه الزيادة المتحققة في جانبي الانفاق العام على اثر الارتفاع الحاصل في اسعار النفط التي ارتفعت من (28.8) دولار للبرميل عام 2003 الى (36) دولار عام 2004، وفي العام 2005 انخفض الانفاق الجاري الى مستوى حقق به معدل نمو سنوي سالب بلغ (0.3-%) وبنسبة من الانفاق العام بلغت (79%)،ويعزى هذا الانخفاض الى مشكلة اختناقات الانتاج في العديد من القطاعات بفعل افرازات الاوضاع الامنية اثناء العام 2005(البنك المركزي العراقي، 2005 :2). في حين سجل الانفاق الاستثماري معدل نمو موجب بلغ (47.7%) واهمية نسبية بلغت (21%) الى اجمالي الانفاق العام .

وفي العام 2006 عاود الانفاق الجاري الارتفاع بشكل كبير وصل الى (41،691،161) مليون دينار وحقق به معدل نمو سنوي موجب بلغ (46.7%) وشكل اهمية نسبية الى الانفاق العام بلغت (81.8%) ، في حين لم يشكل الانفاق الاستثماري اهمية موازية من اجمالي الانفاق العام مقارنة بالأنفاق الجاري بل انخفضت الاهمية النسبية للأنفاق الاستثماري من (21%) عام 2005 الى (18.2%) عام 2006 ، ثم عاود الانفاق الجاري الانخفاض في العام 2007 وحقق معدل نمو سنوي سالب بلغ (6.3-%) واهمية نسبية بلغت (75.5%) ، بعد ان تراجع هذا الانفاق الى (39،062،163) مليون دينار، بينما حقق الأنفاق الاستثماري معدل نمو موجب بلغ (36.7%) واهمية نسبية الى اجمالي الانفاق العام بلغت (24.5%) ، بعدها شهد الانفاق الجاري معدل نمو موجب بلغ (13.1%) عام 2008 وشكل اهمية نسبية الى اجمالي الانفاق العام بلغت (73.8%) ، كما وحقق الانفاق الاستثماري زيادة بمعدل نمو سنوي بلغ (23.7%) وبأهمية نسبية (26.2%) وتعزى الزيادة في كلا الانفاقين الى التطورات التي شهدتها اسعار النفط في هذا العام بعد ان وصل المعدل السنوي لسعر النفط (94.4) دولار للبرميل واستمر الانفاق الجاري مواصلا الارتفاع ليبلغ (54،148،081) مليون دينار عام 2009 وحقق معدل نمو سنوي موجب بلغ (22.5%) وقد تزامنت هذه الزيادة المتحققة في جانب الانفاق الجاري في الوقت الذي تراجعت فيه الاسعار من (94.4) دولار للبرميل عام 2008 الى (61) دولار للبرميل عام 2009 ومع ذلك استحوذ هذا الانفاق على النسبة الاكبر من اجمالي الانفاق العام والتي بلغت (78.3). وهذا يؤشر حالة الاختلال في هيكل الانفاق العام على حساب الانفاق الاستثماري حيث كان هذا الانفاق يشكل نسبة من اجمالي الانفاق بلغت (26.4%) عام 2008 تراجعت تلك النسبة الى (21.7%) عام 2009 .

وبالعودة الى بيانات الجدول (1) ومن تفحص بيانات الانفاق الجاري يلاحظ خلال السنوات اللاحقة استمرار استحواذ الانفاق الجاري على اجمالي الانفاق العام كما يوضح ذلك الشكل (1). وحقق معدلات نمو موجبة طيلة الاعوام من 2010- 2014 حيث ارتفع من (60،980،694) مليون دينار عام 2010 الى (98،793،961) مليون دينار عام 2014 عاكسا بذلك الارتفاع الذي تشهده اسعار النفط بعد ان تخطت حاجز 100 دولار للبرميل ، وشكل الانفاق الجاري النسبة الاكبر من الانفاق العام تراوحت بين (72 % كحد اعلى عام 2010 و 60.2% كحد ادنى عام 2013. وارتفع الانفاق الاستثماري من (23،676،772) مليون دينار الى (64،622،557) مليون دينار لنفس المدة محققا معدلات نمو موجبة وقوية وشكل اهمية نسبية من اجمالي الانفاق العام تراوحت بين (28% كحد ادنى عام 2010 و 39.8% كحد اعلى عام 2014 .

شكل (1)

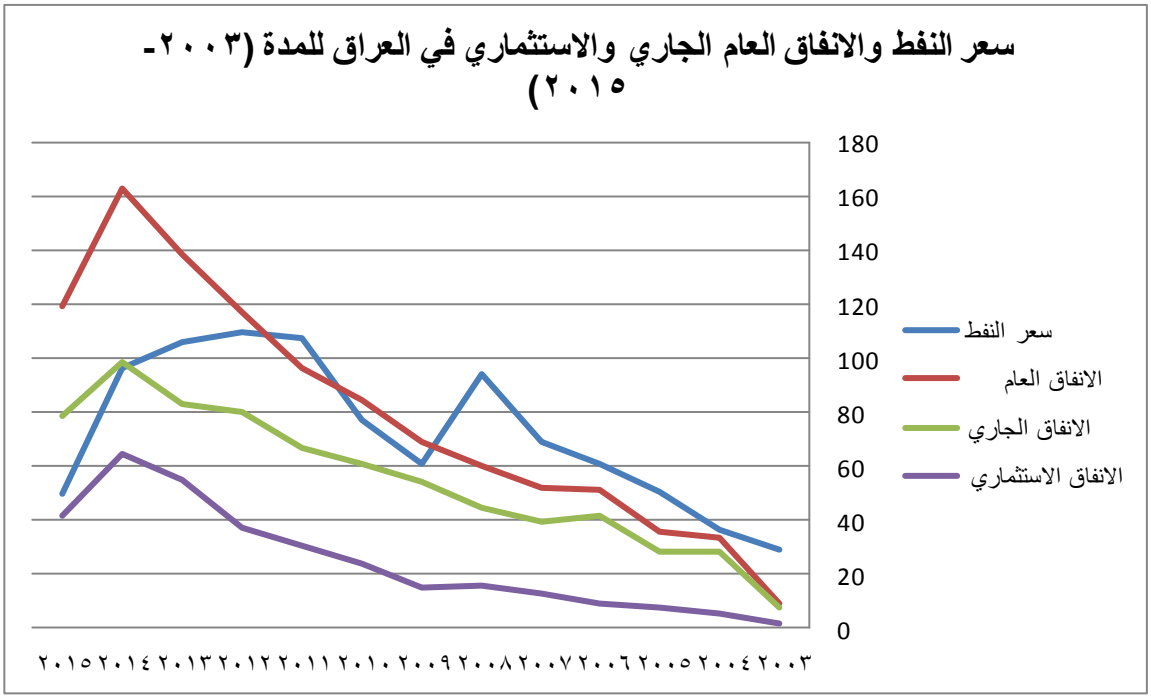

المصدر :- الشكل من اعداد الباحثان استنادا الى بيانات الجدول (1)

وفي العام 2015 انهارت اسعار النفط الخام الى (49.2) دولار للبرميل بعد ان كانت (96.2) دولار للبرميل عام 2014 لينخفض على اثر ذلك كلا الانفاقين الجاري والاستثماري لكن يلاحظ ان معدلات التخفيض في الانفاق الاستثماري فاقت مثيلاتها في الانفاق الجاري وبذلك حقق الانفاق الاستثماري اعلى معدل نمو سنوي سالب بلغ (36.3-%) ليتراجع من (64،622،557) مليون دينار عام 2014 الى (41،214.037) مليون دينار عام 2015 ، كما وشهد الانفاق الجاري هو الاخر تخفيضا من (98،793،961) مليون دينار عام 2014 الى (78،248،392) مليون دينار ليحقق معدل نمو سنوي سالب بلغ (20.8-%).

ومن تفحص اتجاهات الانفاق العام طول مدة الدراسة من خلال بيانات الجدول (1) السابق نجد ان حصة الانفاق الجاري تفوق حصة الانفاق الاستثماري وهذا مؤشر على المبالغة في التخصيصات . اذ ان الزيادة المتحققة في الايرادات النفطية نتيجة ارتفاع اسعار النفط دفعت بالدولة الى توسيع التزاماتها ونشاطاتها وبخاصة الاجور والرواتب والخدمات العامة مما زاد من تكلفة شراء السلع والخدمات وفي الوقت الذي سمحت به هذه الزيادة في الايرادات بتزايد الانفاق العام بشكل كبير لم يكن هنالك ضوابط او استراتيجية لتوجيه ذلك الانفاق بتبني برامج طموحة تعزز البنية الاساسية للموارد البشرية والمادية وتحقيق إنجازات اقتصادية تسهم بتنويع قاعدة الانتاج المحلي وان هذا التوجه الأنفاقي للدولة حول السياسة المالية الى قناة لتوزيع عوائد الريع النفطي عن طريق الانفاق الاستهلاكي العالي والانفاق الاستثماري الخدمي بعيدا عن شروط الكفاءة الاقتصادية للأنفاق العام ومعايير تقييم السياسات الاقتصادية بموجب الاهداف المحددة وخطط التنمية (حسن، 2016: 17). ان ارتباط مسار الانفاق العام بعائدات الصادرات النفطية يعد من المشكلات الاساسية التي تواجه سياسة الانفاق العام في الاقتصاد العراقي فلو تتبعنا مسار ذلك الانفاق نجده يتبع تقلبات اسعار النفط فظلا عن تماثله في الاتجاه الذي ابرزه انخفاض اسعار النفط الخام في العام 2015 كما يبين ذلك الجدول (1) .

الاستنتاجات

1. تعيش البلدان النفطية واقعا جديدا بعد انهيار اسعار النفط منصف العام 2014، وقد انعكس انحسار الايرادات النفطية وضعف الايرادات غير الحكومية في تمويل الموازنة الى التأثير سلبا في الاستقرار الاقتصادي والنمو في معظم البلدان المصدرة للنفط.
2. تهيمن الايرادات النفطية بشكل واضح على البنية المالية العامة في البلد وبالشكل الذي يعطل كفاءة الاداء العام ويحد ايضا من مرونة ادوات المالية العامة في الاستجابة لأهداف ومتطلبات السياسة الاقتصادية العليا في البلدان النفطية.
3. يؤدي المورد النفطي الى ضعف الكفاءة ويزيد من تركز السلطة ويحفز على زيادة النفقات الجارية وانخفاض كفاءة النفقات الاستثمارية حين تتدفق العوائد النفطية، اما حقب الانكماش والتدهور فتتم التضحية بالغالب بالنفقات الاستثمارية لأجل الحفاظ على النفقات الجارية الضخمة.
4. يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعية ، كما إن سلوك الدولة الاقتصادي يمكن وصفه بأنه سلوك ريعي تهيمن فيه الدولة على مصدر الدخل الرئيس الناجم عن تصدير النفط ، في ظل ازدياد حالة الالتحام السلبي بين سمات الاقتصاد الريعي والدولة الريعية بعد عام 2003 ، إذ تشكل الايرادات النفطية قرابة 90% من اجمالي الايرادات العامة ، وقرابة ثلث الناتج المحلي الاجمالي، مما يشير إلى تراجع دور القطاعات السلعية الانتاجية في الانشطة الصناعية والزراعية وزيادة الاعتماد على النفط من قبل الدولة والمجتمع.
5. ادت ظاهرة الريع النفطي الى تحويل الانفاق العام للدولة في الاقتصاد العراقي الى قناة لتوزيع عوائد هذا الريع من خلال الانفاق الاستهلاكي العالي والانفاق الاستثماري الخدمي بعيدا عن متطلبات التنمية وشروط الكفاءة الاقتصادية.

التوصيات:

1- يلزم الواقع الاقتصادي الجديد الذي تعيشه البلدان النفطية التكيف والتعايش مع سعر نفط منخفض وان لا يتم التعويل على تعافي سريع للأسعار الى سابق عهدها (115 دولار للبرميل) نظرا لما شهدته اسواق الطاقة من تغيرات جوهرية.

2- ضرورة ان يستفيد العراق من تجربة انهيار اسعار النفط في تسخير ايرادات حكومية غير نفطية تضمن تحقيق استدامة المالية العامة وتحول دون ربط الاقتصاد والموازنة العامة بتقلبات اسعار النفط مجددا.

3- تحقيق التناسق بين الانفاق الاستهلاكي العام والانفاق الاستثماري العام وبما يتلاءم مع القدرة الاستيعابية للاقتصاد كونه سيؤدي بالضرورة إلى تحفيز الإنتاج وتوسيع الطاقات الإنتاجية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

4- اصلاح الموازنة الحكومية باتجاه اعادة هيكلة الانفاق الحكومي ، لاسيما ما يتعلق بمكونات النفقات التشغيلية والاستهلاكية التي يمكن ضغطها وترشيدها، في اطار برنامج واتفاق وطني للقبول بعملية اصلاح مالي واقتصادي يستهدف توفير مزيد من الموارد المالية لدعم الاستثمارات واصلاح واقع القطاعات الاقتصادية بغية النهوض بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المصادر والهوامش

1- احمد ابريهي علي ، سياسة الدين العام وخصائص الاقتصاد النفطي، بحث منشور على شبكة الانترنت

2- احمد أبريهي علي، الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد،2012.

3- اسامة عبد الرحمن ، المورد الواحد والتوجه الانفاقي السائد ، ط1 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.

4- باسم عبد الهادي حسن ، البعد المالي في تطور بعض المتغيرات النقدية في العراق للمدة (2003 -2015) ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، 2016.

5- تيري لين كارل، مخاطر الدولة النفطية، النفط والاستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية ، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية، ط1، بغداد،2007.

6- حامد عباس المرزوك، اتجاهات الانفاق العام في الدولة العربية الريعية المملكلة العربية السعودية انموذجا، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ،2008.

7- ستيفن بارنيت، رولاندواوسووسكي، ما الذي يرتفع، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، العدد (40)، مارس 2003.

8- صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة حالة العراق، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الاردن والعراق، 2013.

9- عبد الرزاق فارس الفارس، الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على اقطار مجلس التعاون، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الازمة المالية العالمية حالة اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، بيروت،2009.

10- علاء الدين جعفر، مرونات النمو القطاعية واعادة توزيع الاستثمارات في ظل نموذج متعدد البدائل للنمو في الناتج المحلي الاجمالي، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، دائرة الاستثمار الحكومي ، قسم الدراسات والبحوث، بغداد ، 2009.

11- علي خليفة الكواري ، الطفرة النفطية الثالثة قراءة في دواعي وحجم الطفرة، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الازمة المالية العالمية حالة اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، بيروت،2009.

12- علي مرزا ، العراق الواقع والافاق الاقتصادية ، ورقة مقدمة للمؤتمر الاول لشبكة الاقتصاديين العراقيين ، بيروت ، 2013.

13- كريستين ابراهيم زاده، المرض الهولندي، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، مجلد (40)، العدد(1)، 2003.

14- مايح شبيب الشمري، مضاعفات المرض الهولندي في الاقتصاد العراقي وضرورة الاصلاح الاقتصادي، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد(10)، العدد(3)، 2008.

15- مايكل روس، هل يعيق النفط الديمقراطية ، النفط والاستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية ، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية، ط1، بغداد، 2007.

16- مجيد الهيتي، ثروة العراق النفطية من اداة للدكتاتورية الى قاعدة محتمله للديمقراطية، النفط والاستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية، ط1، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، 2007.

17- محمد حسين الجبوري، كامل علاوي، اشكالية العلاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية ، مجلة الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء، مجلد (2)، عدد(2)، 2013.

18- محمد نبيل الشيمي، الاقتصاد الريعي المفهوم والاشكالية ، بحث منشور على شبكة الانترنت www.ahewar.org.

19- مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية للبنك المركزي ومفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي، البنك المركزي العراقي ، قسم البحوث، 2011.

20- مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاض على نضام مالي سليم ، البنك المركزي العراقي، بغداد ، 2012.

21- مظهر محمد صالح ، الطاقة الاستيعابية للنفقات التشغيلية ومرونة الكلفة المالية للسياسة النقدية ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد، 18، العدد،65، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، 2012.

22- نبيل جعفر عبد الرضا ،اقتصاد الطاقة، ط1، دار الكتاب الجامعي، الامارات العربية المتحدة، 2016.

23- نبيل جعفر عبد الرضا، مصطفى عبدالله محمد، المسارات العكسية للنفط العراقي،ط1 ، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة، العراق، 2016.

24- هبه محمود الباز، قياس كفاءة الانفاق العام في مصر ومقترحات للارتقاء بها، معهد التخطيط القومي، القاهرة ، 2010.

25- هيام خزعل ناشور، العوامل التي تؤثر في تطور العوائد النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الاقتصادي الخليجي، مجلد (29)، عدد(23)، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة، 2012.

26- يوسف علي عبد، ميثم عبد الحميد، تحليل اثر المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية ، مجلد،10، العدد37، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة، 2014.

التقارير

- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول اوابك، تقرير الامين العام ، الثاني والاربعون، 2015.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2000.

- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، 2005.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الفصل السادس ، التطورات المالية ، صندوق النقد العربي، 2008.

المصادر الاجنبية

1- RBAAH Arezki and Alan Gelb ، resource windfalls optimal public investment and redistribution the role of total factor productivity and administrative gapacity ، IMF working paper WP/12/200/،2012.

2- Ulrike Mandl، Adriaan Dierx and Fabienne Ilzkovitz، "The Effectiveness and Efficiency of Public Spending"، Economic and Financial Affairs، ***Economic Papers***، N.301، European Commission، February 2008.
http://ec.europa.eu/economy_finance/publications/publication11902_en.pdf

3- Antonio Afonso، Ludger Schuknecht، and Vito Tanzi، "Public Sector Efficiency: An International Comparison"، ***European Central Bank Working Paper***، N.242، July 2003.

http://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/scpwps/ecbwp242.pdf